الانفاق العسكري الاسرائيلي، ومستواه، بالقول: «لقد انتقلت اسرائيل من مجتمع كان ينفق ما بين ٨ ـ ١٣ بالمئة من اجمالي ناتجه القومي على الدفاع في فترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧، الى مجتمع انفق ما بين ١٧ ـ ٣٠ بالمئة في فترة ما بين العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣، وهي الآن (١٩٧٧) تنفق حوالى ٤٥ بالمئة منه». وأضاف كوردسمان: «لقد انتقلت اسرائيل من موقع أدنى من الدول العربية بنسبة ٢ الى ١ في نفقات الدفاع على القوات الحاضرة الى ميزانية دفاع أكبر بكثير من ميزانية خصومها الرئيسين مجتمعين. وتعد هذه الارقام أكثر تأثيراً، عندما نتذكر ان اسرائيل تنفق أموالها بفاعلية أكبر من الدول العربية»[٢٢].

ان الاسباب الكامنة وراء التصاعد الجنوني في الانفاق العسكري الاسرائيلي يكمن، اصلاً، في تصاعد النزعة العدوانية الاسرائيلية نحو المحيط العربي، ونمو الدور والمهام الوظيفية لآلة الحرب الاسرائيلية، ونظام العسكرة الذي يجد تعبيراته في شنّ الحروب الاقليمية والعمليات المحدودة، والتي من أبرزها حرب العام ١٩٧٣، التي كلّفت اسرائيل ٢٠ مليار دولار، بأسعار العام ١٩٨٢، وحرب لبنان التي كلّفت، بشكل اجمالي، ١,٢ مليار دولار؛ ثمّ هناك تكاليف تحديث أسلحة الجيش الاسرائيلي، وتطوير معدّاته، اضافة الى زيادة اعداده، وتطوير برامج التصنيع؛ ويمكن ان نضيف، أيضاً، زيادة النفقات المحلية وغيرها[٢٣].

ومن البديهي القول ان اجمالي الموارد الاسرائيلية، كان، وسيبقى، عاجزاً عن تغطية النفقات العسكرية المتصاعدة، الامر الذي يجعل اسرائيل تستعين بالمساعدات والهبات والتبرّعات، وبخاصة الاميركية منها، والمقدّمة اليها لتغطية نفقاتها العسكرية. ويزيد اجمالي المساعدات الاميركية لاسرائيل، بين العامين ١٩٤٨ و١٩٨٣، على ٢٥,٦٠٨,٣٠٠ دولار، وقروض عسكرية بلغت ١٠,٥٦٢,٥٠٠ دولار، وهبات عسكرية وصلت الى ٦,٨٥٠,٠٠٠ دولار[٢٤].

الصناعات العسكرية

تعود بداية الصناعات العسكرية الاسرائيلية الى أيام الييشوف اليهودي في فلسطين، أواخر الثلاثينات، حيث أُقيم بعض الورش لتصنيع الذخيرة واصلاح الاسلحة الخفيفة، ثمّ تصنيعها؛ وأُضيف الى ذلك، أواسط الاربعينات، ورش مهمتها صيانة الطائرات؛ وتطوّر الامر، بعد اقامة اسرائيل، الى توسيع نطاق الصناعات العسكرية في فرعي الصناعات الحربية والصناعات الجوية؛ وتالياً تطوّرت الصناعات لتشمل الاسلحة غير التقليدية، بما فيها الاسلحة النووية في الخمسينات؛ وبذلك اكتملت سلسلة من الصناعات العسكرية لتشمل مختلف صنوف الاسلحة والعتاد الحربي والذخائر، اضافة الى الانظمة الحربية الالكترونية[٢٥].

ويعود التطوّر الكبير في الصناعات العسكرية الاسرائيلية الى النصف الثاني من الستينات، حيث تلاقت جهود عدة، من أبرزها جهود كل من شمعون بيرس وموشي دايان، لتطوير القاعدة الصناعية، واستغلت، على التوالي، المساعدات التقنية الفرنسية، ثمّ الاميركية، وبينها المساعدات المالية الالمانية الغربية، في تحقيق ذلك؛ وتجسّد الانجاز في تطوير صناعة الاسلحة الثقيلة كالمدفعية والدبابات والزوارق الحربية، ثمّ الصواريخ والطائرات، اضافة الى الاسلحة النووية والكيميائية[٢٦].

ولقياس أهمية الصناعات العسكرية الاسرائيلية، كواحدة من مؤشرات عسكرة مجتمع الاستيطان، نشير الى نقطتين: الاولى، حجم العمالة الاسرائيلية المرتبطة بهذه الصناعات، والمقدرة بنحو مئة ألف عامل وفني وعالم من مختلف الاختصاصات، وهؤلاء يشكّلون نحو ٢٠ بالمئة من